



الزبائنية السياسية والاجتماعية في عصر الديمقراطية

فضيل دليو

قسم علوم الإعلام والاتصال،

جامعة منتوري، قسنطينة - الجزائر.

مقدمة

كثير مؤخراً الجدل الإعلامي والسياسي حول الفساد في الأنظمة الديمقراطية المعاصرة، وذلك من خلال الحديث عن كيفية تمويل جمعيات المجتمع المدني والحملات الانتخابية السياسية، ومدى ديمقراطية أنظمة تسيير الجمعيات والأحزاب السياسية وتسلط زعاماتها، ومدى سداد ومصداقية القوائم المفتوحة في الانتخابات، والانخفاض المتزايد في نسبة مشاركة المواطنين في الانتخابات، والوصول إلى السلطة أو المحافظة عليها بنسب مئوية تقل أو لا تكاد تفوق خمسين في المئة في الكثير من الحالات... وكلها مؤشرات تنم عن فقدان الثقة في الطبقة السياسية، وتعيد إلى الأذهان إشكالية الفساد السياسي في بعده الزبوني كمتسبب رئيسي في فقدان الثقة، وكأحد أهم التحديات التي تواجه دعاة ما اشتهر مؤخراً باسم «الحكم الراشد».

وما دمننا نعيش في بلد لا يهتم كثيراً بجدوى العلوم الاجتماعية، فإن هذا الجدل المطروح في الساحة العمومية لم ينل حقه من التحليلات النظرية والبحوث الميدانية التي قد تسمح لنا بالتقدم في الفكر والممارسة الديمقراطية وننشد الحكم الراشد، بل قد يعتبر مجرد «زوبعة إعلامية» لا تلبث أن تهدأ من دون تحقيق أي مكسب اجتماعي أو سياسي معتبرين.

والزبائنية، كشكل من أشكال الفساد السياسي والاجتماعي الذي ينخر جسم الديمقراطيات المعاصرة، تعتبر مسألة مزعجة بالنسبة إلى السياسيين في الغرب أيضاً. فاليمين التقليدي يعتبرها عادة أمراً طبيعياً يجب أن يوظف لحسن تسيير المجتمع، واليسار التقليدي يحاربها برنامجياً ويتعايش معها عملياً حتى داخل تنظيماته، بينما يعتبرها بعض المفكرين المسلمين - تبعاً لمالك بن نبي - ^(١) ظاهرة مرضية تتزايد طرداً مع تزايد درجة

(١) مالك بن نبي، ميلاد مجتمع: شبكة العلاقات الاجتماعية، ط ٢ (دمشق؛ بيروت: دار الفكر، ١٩٨٦)، ص ٥٧ و١١٢.

الفراغ الاجتماعي الناتج عن ضعف العلاقة الدينية، وذلك منذ أن دخلت الحضارة منعطف العقل ثم الفريزة، حيث أصبح المسلم يجد نفسه، وبمجرد خروجه من المسجد، لا يجد في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الإطار الضروري الذي ينقذ استقلاله الأخلاقي، أي أن المثل الأعلى المشترك غائب عملياً.

والرأي لدينا أن الزبائنية السياسية والاجتماعية، وإن كانت «معطى» أنثروبولوجياً عالمياً (عند المسلمين وغير المسلمين، في العوالم المتقدمة والمتخلفة)، لا يجب «تطبيعها» لدى نخبة الناس أو عامتهم على حد سواء. فالتاريخ الاجتماعي للإنسانية ومرجعياتها الدينية يدفع باتجاه حركية مقاومة هذا الدرب من الفساد المحيط لتطلعات العدل والرفاهية والحرية والمساواة في الفرص ومحددات المنافسة.

وسنبداً عملنا هذا بمحاولة الإحاطة معرفياً بـ «الزبائنية» ثم بالكلام على الافتراضات التي تطرحها بعض العلوم الاجتماعية والإنسانية (علم الاجتماع، الأنثروبولوجيا، العلوم السياسية...) حول الزبائنية، وذلك قبل التعرض إلى بعديها المحلي (مع تخصيص الكلام حول الجزائر) والدولي في عصر عولة الديمقراطية:

١ - الزبائنية: المفهوم والأنماط

إذا كانت «الزبائنية»، كعمارة ووسيلة قديمة لتسيير شؤون عامة الناس، ليست غريبة عن المجتمعات العربية كغيرها من المجتمعات، فإنها كمصطلح متخصص تعتبر دخيلة عليها. فمصطلح «الزبونية» مترجم عن المفردة الإنكليزية (Clientship/Clientelism)، وذلك في صيغة الجمع: «الزبائنية» أو المفرد «الزبونية»، كما نفضله هنا لأسباب لغوية (عقد الصفة على المفرد). وهو مشتق لغوياً من كلمة «الزبن»، التي تعني حسب لسان العرب لابن منظور: الدفع والصرف وبيع الثمر على شجره أو بيع المجازفة، ويقال: أخذت زبني من الطعام أي حاجتي. فالزبائنية إذاً هي عملية الدفع والصرف والمجازفة لأخذ الحاجة. وهي معان لغوية قريبة - على ضيقها - من المعاني الاصطلاحية التي تتجاوزها إلى أبعاد اجتماعية وسياسية قوامها الانتفاع المتبادل، مع تضمنها الدفع والمجازفة وقضاء الحاجة أيضاً. وقد ترادفها في بعض مجتمعاتنا العربية مصطلحات مثل: الوَلائية، الانخراطية، الاستزلام، التعزيب، «القبيض»^(٢).

وتستعمل «الزبائنية»، بغية تحقيق ذلك، تقنيات إنشاء روح التضامن الجماعي ودعمه وإدامته بفضل إقامة أو تدعيم روابط شخصية (بالمصاهرة مثلاً)، أو بإثارة النزعات القبلية والإثنية والمذهبية واللغوية والسياسية والمهنية، أو باستمالة الزعامات وقادة الرأي اقتصادياً وإعلامياً.

(٢) أبو الفضل محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، ١٥ ج (بيروت: دار صادر، ١٩٥٥ - ١٩٥٦)، ج ١٣، ص ١٩٤ - ١٩٥.

وقد حاول روا حصرها معرفياً في أنماط ثلاثة^(٣):

– الشبكة المعاونة التي تتشكل حول رجل يتمتع بسلطة ما والتي تزول بزوال هذه السلطة؛
– العصبية التقليدية المتمثلة في العشيرة والقبيلة والقرية والأسرة الموسعة... كنموذج خلدوني؛

– العصبيات الحديثة الاجتماعية والسياسية (النقابات، الأحزاب...) كنموذج مملوكي،
ليقدر بعدها بأن العلاقة بين النمطين الأخيرين المتعلقين بالعصبية علاقة قوية في المجتمع السياسي في العديد من الدول النامية، ومنها الجزائر.

٢ - الزبائنية السياسية ومقارباتها النظرية

يعود منبث الدراسات الحديثة حول الزبائنية السياسية المعاصرة إلى الجامعات البريطانية التي برز منها كُتَّاب مثل كامبل (Campbell) وديفيس (Davis) وكوربين (Corbin)، وهو الاهتمام الذي امتد لاحقاً إلى الجامعات الأمريكية من خلال فوستر (Foster) وفريدريش (Friedrich) وم. كيني (M. Kenny). ومع نهاية السبعينيات التحق بهذا الركب باحثون إيطاليون غرامشي (Gramsci) ثم فرنسيون لنكلود (G. Lenclud) وهولنديون: أ. بلوك (A. Blok) وه. درايسن (H. Driessen) وبرتغاليون: كوتيليرو (Cutileiro)^(٤). ورغم هذا التنوع والانتشار، فإن النقاش حول الزبائنية كان في الغالب ذا طابع أنغلو ساكسوني من حيث اللغة ووسائل النشر.

كانت معظم هذه الدراسات حتى السبعينيات ذات طابع أنثروبولوجي محض، وبالرغم من تحقيقها مكاسب نظرية متواضعة، فإنها تميزت بتحليلات علائقية قيّمة من شأنها المساهمة في فهم ظاهرة الزبائنية وبنيتها وخاصة في المجتمعات المتخلفة.

أما دراسة علاقة الزبائنية بالنظام السياسي فهي حديثة نسبياً وتحليلاتها سطحية^(٥). ولا يزال الوضع كذلك بعد نهاية القرن العشرين، فمعظم الدراسات الغربية تكتفي بالشجب الأخلاقي لمظاهر الزبائنية في المجتمعات المتخلفة ولا تذهب بعيداً في التحليل السوسولوجي الذي يوسع من دائرة أبعاد هذه الظاهرة وممارساتها التي تخرجها من حيزها الأنثروبولوجي ومجالها الاجتماعي الريفي و/أو المتخلف إلى المجال العالمي.

(٣) أولفبييه روا، «الزبائنية والمجموعات المتضامنة: هل هم من بقايا الماضي أم يشهدون نشأة جديدة؟»، ورقة قدمت إلى: ديمقراطية من دون ديمقراطيين: سياسات الإفتاح في العالم العربي/الإسلامي: بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المعهد الإيطالي «فونداسيوني اينتي انريكو ماتيني»، إعداد غسان سلامة، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ص ٣٦٥ - ٣٦٦.

(٤) José Antonio González Alcantud, *El Clientelismo político: perspectiva socioantropológica* (Barcelona: Anthropos, 1997), p. 20.

(٥) Luigi Graziano, *A Conceptual Framework for the Study of Clientelism* (Ithaca, NY: Center for International Studies, Cornell University, 1975), p. 1.

ومع ذلك، فقد أصبح لبعض مصطلحاتها بعد عالمي، وعلى رأسها «الرابطة الأسرية» ورافدها عندنا «الرابطة الإقليمية أو الجهوية».

إن أهم نقد عام ووجه إلى الزبائنية كموضوع بحث سوسيولوجي صدر عن الذين ندوا بربطها بحالة تطورية ريفية متخلفة. وبالموازاة، مع ذلك هوجم التفسير السببي الذي ربط بين الزبائنية وآثار التخلف، وذلك في إطار التصور الوظيفي الكلاسيكي، بل هناك من ذهب إلى حد نفي وجود الزبائنية نفسها^(٦): وهو تطرف في الاتجاه المعاكس، بينما الأصل أن الزبائنية ظاهرة موجودة، ولكن ممارستها عالمية وليست حكراً على مجتمعات بعينها. ولا يمكن أن يكون تفسيرها أحادياً ومرتبباً فقط بفكرة «الخير المحدود»، أي الفقر وقلة فرص الترقية الاجتماعية، بل قد تنتج أساساً عن ضعف الوازع الديني والأخلاقي و/أو شفافية طرق التسيير والتنظيم، وهو ما يدفع بالفاعلين الاجتماعيين إلى البحث عن آليات كفيلة بخرق الأنظمة غير الشفافة والأحادية التوجه، فتسترجع بذلك الزبائنية قوتها.

ويمكن، تبعاً لـ (Alcantud)، أن نحصر المحاور التي تشترك في تكوين الزبائنية كمعطى أنثروبولوجي وسياسي عالمي في ما يأتي^(٧):

- ١ - تبادل الخيرات
 - ٢ - العلاقات الأسرية (والجهوية)
 - ٣ - تبادل رمزي بدافع أيديولوجي
 - ٤ - الحياة السياسية المحلية (البلدية)
 - ٥ - العلاقة مع الدولة على المستوى القطري عن طريق الأحزاب والبيروقراطية أساساً.
- كما يمكن إضافة محور العلاقات الاجتماعية على المستوى الدولي بتبعياته وزبونيته الجديدة.

٣ - الزبائنية وبعض أبعادها المحلية

بالرغم من قناعتنا بأن الزبائنية معطى فساد عالمي لا تختص به منطقة دون أخرى، فإننا سنتعرض لبعض مظاهرها المحلية في محيطنا الحضاري عموماً والقطري خصوصاً، قبل ربطها بالسياسة الدولية.

إن طبيعة الشبكات الزبائنية ببعديها الاجتماعي والسياسي في الدول العربية ذات علاقة قوية بالدولة وعمودها الفقري (المؤسسات العسكرية والأمنية) من جهة، وبالعصبيات التقليدية (العائلية، الجهوية، الإثنية، اللغوية، الدينية...) من جهة أخرى، والعلاقات الدولية من جهة ثالثة.

González Alcantud, Ibid.

(٦)

(٧) المصدر نفسه، ص ٢١.

ففي المشرق تطفو على السطح الزبائنية العائلية للأسر المالكة والزبائنية الطائفية العرقية والدينية لبعض الأحزاب الحاكمة والتي تطور بعضها إلى جمهوريات وراثية! وكذا الارتباطات الإقليمية والدولية. ومثال ذلك تجاذب الفرقاء السياسيين في العراق ولبنان مؤخراً (٢٠٠٦ - ٢٠٠٧) بين الأبعاد الطائفية المحلية والأبعاد العربية الإسلامية الإقليمية والأبعاد الغربية الدولية.

وفي المغرب العربي عمدت السلطات المتعاقبة باسم الشرعية التاريخية (الجزائر) أو الدينية العائلية (المغرب) أو الزعامية الشخصية (تونس) إلى بعث فئات مصلحة والتقنين لها «مع الحرص على تحديد الإطار وطرق العمل التي تتماشى وأهداف النظام»^(٨). لذا يلاحظ في تونس مثلاً أن النمط العلائقي الزبوني تحول إلى سلوك عام داخل مختلف مؤسسات المجتمع السياسية والاقتصادية والثقافية والدينية، حيث يتم «استزلام المجتمع من طرف الدولة وهو الأخطر في مسار الشرعية»^(٩).

أما في الجزائر، فالملاحظ تضخم معتبر في عدد الجمعيات والمنظمات الفئوية منذ السبعينيات، حيث بُذلت جهود حثيثة لشل حركة المعارضة باستغلال تناقضات التيارات الفكرية: فأطلق سراح قيادات الحزب الشيوعي وعرضت عليهم مسؤوليات في المجال الاقتصادي. ومنحت المعارضة الكامنة ترقيات مختلفة في إدارة شركات ووكالات وطنية، كما وجه الضباط غير المرين إلى القطاع الخاص حيث منحوا قروضاً سخية^(١٠). ولقد تبع ذلك في الثمانينات فسخ المجال لنشاط التيار الإسلامي وفي التسعينيات لنشاط التيار الإثني.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن استغلال هذه الموازنات بين الفئات والجماعات الضاغطة الفعلية والوهمية المبتعثة أصبح من ثوابت الديناميكية السياسية في الجزائر حتى يومنا هذا. لقد طبق السيناريو نفسه حتى في عهد التعددية الرسمية الحالية حيث تكاثرت عدد الجمعيات النقابية، الدينية (التابعة للزوايا خاصة)، العرقية، التاريخية والظرفية... والمجندة سياسياً - أحياناً - أكثر من الأحزاب السياسية نفسها.

هذه الأحزاب السياسية، التي اندمج الكثير منها في مشروع السلطة رغم تناقضاتها الفكرية الجذرية، سُمح لأهمها بالنشاط الموازي غير المعلن وبتكوين جمعيات ونقابات وبالاستفادة من حقائب وزارية متفاوتة الأهمية في الحكومات المتتالية. كما اعتمد بعضها قانوناً على أسس مصلحة، فالقانون العضوي الخاص بالأحزاب السياسية يَمكِّن السلطة من

(٨) محمد عبد الباقي الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ٩٩.

(٩) حافظ عبد الرحيم، الزبونية السياسية في المجتمع العربي: قراءة اجتماعية - سياسية في تجربة البناء الوطني بتونس، سلسلة أطروحات الدكتوراه: ٥٩ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦)، ص ٤٢٥.

(١٠) Paul Balta et Claudine Rulleau, *L'Algérie des Algériens, vingt ans après*, avec la collaboration de Mireille Duteil, collection «Enjeux internationaux» (Paris: Editions ouvrières, 1981), p. 58.

معاملة هذه الأحزاب السياسية معاملة انتقائية وحالة بحالة، وهو ما أكده وزير الداخلية آنذاك بقوله: «إن إعادة التكييف القانوني لا تطبق بالطريقة نفسها على جميع الأحزاب»^(١١)، فتشريع الاعتماد أو تأخيرته أو تعطيله نهائياً يخضع لمؤشرات سياسية انحرافية أساساً وكذا تسيير العمل ومنح الامتيازات المادية والمعنوية، السياسية والإعلامية.

وقد قوبل ذلك ببعض الاحتجاجات السياسية والإعلامية والنقابية، ومنها المحاولات غير المجدية لشخصيات وطنية معروفة (آيت أحمد، أحمد طالب الإبراهيمي، مولود حمروش، أحمد غزالي...) أو مطالب النقابة الوطنية لمستخدمي الإدارة العمومية (SNAPAP) المتعلقة بعدم عرقلة فروعها، والالتزام بمبدأ العدالة في توزيع الإمكانات وتقديم المساعدات الرسمية (فالجمعيات ذات الطابع النقابي تمنح سنوياً حوالي خمسة ملايين د.ج.)^(١٢): وليس مبدأ السياسة الانحرافية، والتي تتوفر مثلاً في غريمتهما النقابية «الاتحاد العام للعمال الجزائريين»، التي كانت أغلبية أعضائها القياديين مع نهاية ٢٠٠٠ قيادات في المجلس أو المكتب الوطني لحزب «التجمع الوطني الديمقراطي» الذي كان أمينه العام رئيساً للحكومة. ومعروف أن تنظيمات المجتمع المدني (نقابات، جمعيات محلية ووطنية)، والتي يحلو لبعض الصحفيين وصفها بـ «الجسور المتحركة نحو الثراء والسلطة»^(١٣)، تكاثرت بشكل عشوائي (توجد في محافظة الجزائر فقط حوالي عشرة آلاف جمعية محلية) بفعل التسهيلات الإدارية والدعم المالي مقابل نشاطها في المناسبات ومبايعتها للسلطة المحلية والوطنية^(١٤).

إن مثل هذه الجمعيات والنقابات والأحزاب تكون عادة متمحورة حول رجل أو مسمى ديني أو جهوي أو تاريخي... وتتعلق بأمل تجنيد جمهور معين أو ضمان وجود إعلامي شكلي يباعان لنظام يسعى لكسب المشروعية، وعلى استعداد لوضع زعيم واحد من تلك التنظيمات أو بعض رموزها في مراكز المنتفع كي يقدر على إعادة توزيع ما «يقبض»، ويدعم الفريق الذي أنشأه. ومعروف أن معظم الأحزاب السياسية المعتمدة في الجزائر قد عرفت انشقاقات وتوترات داخلية حقيقية أو مفتعلة والعشرات من النزاعات القانونية معظمها يدور حول التلاعب بالمال والعقار الممنوح في إطار دعم الدولة السخي للنشاطات الحزبية^(١٥)، أو

(١١) Hubert Gourdon, «La Constitution algérienne du 28 novembre 1996», *Maghreb-Machrek*, no. 156 (١١) (avril-juin 1997), p. 46.

(١٢) *الجريدة الرسمية (الجزائر)*، العدد ٣٥ (١٩٩٩).

(١٣) *اليوم (الجزائر)*، ٢٩/٤/٢٠٠٠، ص ٤.

(١٤) اسماعيل قبيرة [وآخرون]، *مستقبل الديمقراطية في الجزائر*، مقدمة عامة برهان غليون (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢)، ص ١٤٠.

(١٥) شمل هذا الدعم مقرات وطنية ومحلية، ٢٠٠ ألف دينار عن كل نائب برلماني أو عضو في مجلس الأمة سنوياً، مساعدات الاستحقاقات الانتخابية وفي مقدمتها الـ ١٥ مليون دينار الممنوحة لكل مترشح للانتخابات الرئاسية، التمويلات المالية الممنوحة للمنتخبين المحليين ولأعضاء لجان مراقبة الانتخابات عن الأحزاب... انظر: *الشروق اليومي (الجزائر)*، ٢٩ - ٣٠/٨/٢٠٠٦.

الدعم المحصل عن طريق اشتراكات المناضلين أو الناتج عن هبات ومساعدات «مغرضة» معلنة أو مضمرة لرجال المال والأعمال من داخل أو خارج البلاد لضمان التقرب من مصادر القرار وتغطية الحضور السياسي والإعلامي والفوز ببعض الصفقات والمشاريع الاقتصادية، وخاصة إذا علمنا أن قانون العقوبات (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤) شبه معطل في مواده الخاصة بتحديد المسؤولية الجزائية للمؤسسات بسبب عدم وضوح آلياتها التطبيقية والاجتهادات الفردية الانتقائية. وبالطبع، فإن التحايل على القانون ونقص الشفافية في تسيير هذه الأموال وتساهل الجهات الرقابية المختصة في ضبط ملفاتها والتطبيق الانتقائي للقوانين يكون في معظم الأحيان مطية للزبونية السياسية والاجتماعية تجاه المناضلين من قبل القيادات الحزبية وتجاه هذه الأحزاب نفسها من قبل السلطة الحاكمة. والأمران معاً يقللان من مصداقية العمل السياسي.

من المؤكد أن كل ذلك ساهم في جعل الجزائر من أضعف الدول في مكافحة الفساد داخلياً، كما يؤكد ذلك تقرير حديث (٢٠٠٦/٩/١٦) لصندوق النقد والبنك الدوليين حول نظام الإدارة ومكافحة الفساد^(١٦)، حيث حلت الجزائر في أسفل سلم قياس جودة الإدارة ومحاربة الفساد خلال السنوات التسع الأخيرة، وذلك في المؤشرات الستة للمقياس: إبداء الرأي والمساءلة، الاستقرار السياسي وانعدام العنف، الفعالية الحكومية، نوعية الأطر التنظيمية للسوق، سيادة القانون ومكافحة الفساد، مع تأكيد تقرير البنك الدولي للعام التالي ظاهرة العمولات والرشاوى كأسوأ نقطة^(١٧). كما حلت في رتبتين متأخرتين (٩٧ و٨٤) وفق «مؤشر مدركات الفساد» (ICP) لعامي ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦ التابع لمنظمة «الشفافية الدولية» (<http://www.transparency.org>) (Transparency International) ^(١٨). واعتبر رئيس «الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد»^(١٩) أن هذه الظاهرة شملت عمليات عقد الصفقات في كل القطاعات: الصحة، الثقافة، النقل، المياه، البناء، الأشغال العمومية... وأن التعفن جراء الفساد مس كل مؤسسات الدولة لأن القوانين غير محترمة وأجهزة الرقابة ممنوعة من مزاوله مهامها^(٢٠). وهو ما أكدته نوعاً ما وزير المالية الجزائري عندما أوضح أن عام ٢٠٠٦

(١٦) الشروق اليومي، ٢٠٠٦/٩/١٧.

(١٧) الخبر (الجزائر)، ٢٠٠٧/٧/١٧.

(١٨) هي منظمة غير حكومية أنشئت في برلين عام ١٩٩٢ من طرف موظف سام سابق في البنك الدولي بغرض مكافحة الفساد. هذا رسمياً، ولكنها تدرج في نظر البعض ضمن آليات الهيمنة الأمريكية في مجال علاقة الدول بالسوق العالمية، وذلك بتدويل مكافحة الفساد واستغلاله إعلامياً وسياسياً واقتصادياً، مع الكيل، مكيايلين وفق المصالح الخاصة؛ أو هي، حسب لوموند ديبلوماتيك، عبارة عن تجمع جماعات ضغط متعاونة مع الـ «CIA» وممولة من طرف حكومات ومؤسسات أمريكية على الخصوص. وأياً يكن الأمر، فنحن معنيون بمكافحة الفساد لدوافع ذاتية أصلاً. انظر: Murielle Coeurdray, «Le Double jeu de l'import-export symbolique: La Construction internationale d'un nouveau discours sur la corruption», *Actes de la recherche en sciences sociales*, nos. 151-152 (2004), et *Le Monde diplomatique* (avril 2000).

El Watan (Alger), 7/11/2006, p. 2.

(١٩)

(٢٠) الخبر، ٢٠٠٧/٧/٣٠، ص ٣.

كان عام تسيير الفضائح المالية^(٢١). أما وضعية الفساد الخارجي فهي تشكو من كون أهم زبائن الجزائر ومورديها الأجانب (فرنسا: ١٨، ألمانيا: ١٦، إيطاليا: ٤٥، و.م.أ.: ٢٠، إسبانيا: ٢٣، كوريا: ٤٠، تركيا: ٦٥، الصين: ٧٠...) يحتلون مراتب غير مشرفة نسبياً على سلم مؤشر فساد الدول المصدرة (ICPE) وذلك حسب تقرير المنظمة نفسها لعام ٢٠٠٦. وبالطبع فإن ممارسات هذه الدول المصدرة والراشية تهدد ما يبذل من جهود حكومات بعض الدول النامية مثل الجزائر لترشيد سياساتها كما تطيل من عمر حلقة التخلف المفرغة بها.

إن تداعيات الفساد ببعديه الداخلي والخارجي تضعف بطبيعتها من شرعية السلطات الجزائرية المتوالية، والتي تحاول تقويتها بالعمل على تجزئة المجتمع إلى عصبية تقليدية أو مستحدثة، مما قد يساعدها على كسب مشروعية مؤقتة والمحافظة على كيانها أنياً، ولكنه قد يؤدي على المدى المتوسط والبعيد إلى تفجيرها من الداخل اجتماعياً وسياسياً، لأنه من الواضح أن السياسة أصبحت مرفوضة وباعثة على خيبة الأمل، كما يؤكد ذلك الانخفاض الكبير في نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية لعام ٢٠٠٧ (حوالي ١٨ أو ٣٥ في المئة حسب طبيعة المصادر). ومن هذه الزاوية، فإن أزمة الحياة السياسية هي أزمة مشروعية وأزمة ثقة بامتياز. ولا يمكن ترشيدها إلا بالعمل التدريجي على عقلنة الحراك الاجتماعي والسياسي وتقوية الوازع الأخلاقي والقانوني (رفض الفساد، الاعتماد على الذات، احترام القوانين...)، ومأسسة شفافية التسيير بغية تخفيف وطأة الزبائنية السياسية والاجتماعية والقضاء على كل ما يأتي في سياقها من فساد ورشوة وما شابهما من أمراض اجتماعية وسياسية. فالمناصب والمسؤوليات والخدمات الخاصة والتنافسية (الإدارية، التعليمية، الاقتصادية، الثقافية، الاستشفائية...) تخضع في مجملها لسلطات هذه الزبائنية، والتي تشمل من جهة أخرى الفساد الإداري المتفشي في الإدارة العمومية وعلى رأسها رؤساء البلديات والولاية، حسب ما أفادت به تصريحات الولاة الجزائريين بالأملك والواردة في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٠: استفادات متعددة، شقق وقطع أرضية بالدينار الرمزي، تحويل أموال... مما أدى بوزارة الداخلية إلى عزل حوالي ثلاثين والياً و٦٧١ رئيس بلدية من مناصبهم ومتابعة خمسة ولاة منهم ٣٧٨ رئيس بلدية (قضائياً) منذ عام ١٩٩٩ بسبب تحويل الأموال أو سوء التسيير^(٢٢)، كما شرعت قبل عامين بـ «حملة الأيدي النظيفة» في قطاع الأمن الوطني الذي ارتفع فيه هو أيضاً عدد التجاوزات في ما يخص تعاطي الرشوة^(٢٣).

ويندرج ذلك في سياق محاولات الحكومة استدراك تأخرها في مجال مكافحة الفساد، والتي من بينها أيضاً مصادقتها على معاهدة منظمتي الأمم المتحدة والوحدة الأفريقية

(٢١) الخبر، ٢٠٠٦/١٢/٤، ص ١٣.

(٢٢)

(٢٣) الخبر، ٢٠٠٧/٨/١، ص ٧.

الخاصتين بمكافحة الفساد وإصدارها مؤخراً (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦) تشريعات تطبيقية متعلقة بقانون مكافحة الفساد والوقاية منه (الذي صادق عليه البرلمان في شباط/فبراير ٢٠٠٦)، حيث استحدثت لذلك هيئة وطنية مستقلة واسعة الصلاحيات، وهو ما سمح لها بالخروج مؤقتاً من منطقة الدول الأكثر فساداً في العالم (تجاوزت بقليل حد ٣ من ١٠). وهي مطالبة في هذا المجال أيضاً بالتعاون العقلاني مع المنظمات الاجتماعية لمكافحة للفساد (مثل الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد: AACC)، وتمكين المؤسسات التشريعية من المعلومات الخاصة بالتصرفات المالية للدولة، وتفعيل دور ونشاطات مؤسسات الرقابة (مجلس المحاسبة، المفتشية العامة للمالية...) ومؤسسات التنشئة الاجتماعية (المؤسسات التربوية والدينية، وسائل الإعلام...)، وأن تلتزم أكثر وتلتزم شركاءها الدوليين باحترام مواثيق الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للتعاون والتنمية (OCDE) والاتفاقية الإقليمية للوحدة الأفريقية المتعلقة بمكافحة الفساد والرشوة، وتدعم المؤسسات المالية الجهوية الداعمة للتنمية بشفافية أكثر... مما قد يتماشى وبعض المقومات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة.

وإذا كانت الدولة الجزائرية الحديثة قد قامت على «عصبية الشرعية التاريخية الشعبية» دون عصبية طبقية أو لغوية أو عرقية أو عائلية... مضيق الخناق على الكثير من الزبونيات المرتبطة بذلك، فالملاحظ مؤخراً أن بعض الولاءات الجهوية واللغوية والعائلية... (شرقي، غربي، قبائلي، شاوي، ميزابي، سوي، مغربي، مفرنس...) أصبحت تنازعها الآن، وعلى مستوى الممارسة الفعلية غير الرسمية، مرجعيتها للسلطة في الجزائر. وأما على المستوى الرسمي، فلقد شاع الكلام مؤخراً عن ضرورة صقل الطابع الرئاسي للدستور ووضع مبدأ الشرعية الانتخابية، المنصوص عليها دستورياً وقانونياً، موضع التطبيق بدلاً من باقي الشرعيات، ولكن الظاهر أنه سيعصب التخلي عن الشرعية التاريخية بسبب الاختلاف والتردد في تقدير استمرارية فاعليتها السياسية والشعبية، وخاصة بعدما انفرد بيان أول تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٤ التاريخي بإجماع الطبقة السياسية في الفترة الأخيرة (١٩٩٦ - ٢٠٠٠).

٤ - الزبائنية والسياسة الدولية

انطلاقاً من الاعتراف العام بالطبيعة العالمية للزبونية كمنطق محلي اجتماعي تبادلي، سنحاول فهم علاقتها بالسياسة الدولية في عصر العولمة، وسيكون ذلك من خلال عنصريين هما:

- (١) الشبكات الاجتماعية، التبعية الدولية والزبونيات الجديدة،
- (٢) المتغيرات المعاصرة للزبونية: من الإثنية إلى الفساد:

- الشبكات الاجتماعية، التبعية الدولية والزبونيات الجديدة

إن للطبيعة العالمية للزبونية عدة معان يتقدمها مفهوم «الشبكة الاجتماعية» (Social Network) كقاعدة تبنى عليها العلاقات بين «الأصدقاء السياسيين». وهو المفهوم

الذي استعمله بوسفان^(٢٤) بالمعنى الآتي: «تشبه الشبكة الاجتماعية من الناحية البيانية التخطيطية دائرة اتصالية: تحدد هذه الدائرة كيفية تواصل بعض الأشخاص بطريقة معقدة ولكن دون ذكر كيف يجب أن يتواصلوا». ومع افتراض وجود قنوات اتصالية بنوية يمكن استعمالها بكيفية أو بأخرى من طرف الأفراد، يقول بوسفان أن «الشبكة الاجتماعية هي أكثر من شبكة اتصالية لأن الرسائل هي في الواقع عبارة عن صفقات». وهذه الصفقات تتم بين أفراد خاصين. يعارض بوسفان المفهوم البنوي الوظيفي والذي يميل نحو تصور مثالي «ظاهر» لكل ما هو اجتماعي وقوامه بنى ووظائف شفافة ومجردة.

وهناك توجه آخر يميل نحو تطبيق مفهوم الشبكة الاجتماعية كيفما اتفق وحيثما برز بوضوح، أي خارج الحياة المجتمعية المحلية والتي غالباً ما تتداخل أو تكاد تمتزج بداخلها الأدوار بين المجموعات الاجتماعية والمعايير والمؤسسات والشبكات. إلا أن محاولات فرز مصطلح «الشبكة الاجتماعية»، المطبق على المجتمعات المحلية، عن غيره من المصطلحات المشابهة، مثل الجوار والصدافة أو الروابط الأسرية، قد يؤدي إلى التجريد الجميل أو المثالية نفسها الموجودة في البنوية الوظيفية والتي ندد بها بوسفان^(٢٥).

إن التقاء تطور الاتصالات الدولية مع عولمة النخب أدى إلى ظهور الشبكات الاجتماعية في سياق جديد وبوضوح أكبر، وذلك حتى لو لم تكن بالضرورة في شكل صداقات؛ علاقات صداقة أو علاقات جوارية أو مؤسسية. إنها شبكات مهنية قوامها المصالح المتبادلة. لذلك أصبح تصور الزبائنية كبنية داخلية ملازمة لبعض المناطق والمجتمعات المحلية غير كاف، بل يتطلب مقاربتها كظاهرة سياسية، اجتماعية واقتصادية مرتبطة بالتيارات الدولية. إن عالمية الزبائنية أصبحت اليوم بيّنة إلى حد التكلم عن «الزبائنية الجماعية» في العلاقات الدولية^(٢٦).

إن لهذه الزبائنية بين دول وأمم نال كثير منها استقلاله وتخلص من الاحتلال (الاستيطاني)، الخصائص القاعدية نفسها التي تميز الزبائنية التقليدية: بنية معيارية تنص على أن الجميع مستقل (غير تابع) ومن ثم «حر»، وبنية عملية «براغماتية» يشار فيها إلى عدم وجود حرية فعلية واستمرار الارتباطات مع مراكز الهيمنة بالقوة نفسها أو أكثر من التي كانت عليها في أثناء فترة الاحتلال. فالعلاقات بين دول المغرب العربي وفرنسا، دول الكومنولث وبريطانيا أو دول جزر الكاريبي والولايات المتحدة الأمريكية تعرض دائماً مصطبغة بعلاقة تبعية وزبونية وطنية واضحة. إن العلاقة «الاستعمارية» أو

Jeremy Boissevain, *Friends of Friends; Networks, Manipulators and Coalitions*, Pavilion Series; (٢٤) Social Anthropology (Oxford: Blackwell, [1975]), p. 25.

J. Clyde Mitchell, «Networks, Norms and Institutions,» paper presented at: *Network Analysis: (٢٥) Studies in Human Interaction* (conference), edited by Jeremy Boissevain and J. Clyde Mitchell, Change and Continuity in Africa (The Hague: Mouton, [1973]), p. 18.

John Ravenhill, *Collective Clientelism: The Lomé Conventions and North-south Relations, political (٢٦) Economy of International Change* (New York: Columbia University Press, 1985).

«الامبريالية» تفترض، كما أشار إلى ذلك قديماً^(٢٧)، نوعاً من عقدة التبعية في بنى النفسية الجماعية للمستعمرين، وذلك بسبب اعتقادهم بدونيتهم البنيوية. فالمغلوب مولع بتقليد الغالب على حد تعبير ابن خلدون. ومما عمق هذا الشعور توجهات النخب المحلية الثقافية وعلاقتها الدولية.

وهو ما يوقع النقاش على مستوى الشبكات الاجتماعية الدولية للنخب، وانعكاسات هذه الروابط على تدعيم الزبائنية الداخلية، سواء كانت ذات بعد قبلي عرقي أو لغوي أو ديني تسوق بشكل سياسي حزبي أو اجتماعي جمعي أو ثقافي علمي، كما حدث ويحدث في أفغانستان والعراق ولبنان وفي دول عربية أخرى، وحدث من قبل في أمريكا اللاتينية وغيرها... حيث استبدلت دول وأنظمة بأخرى قوامها زبونيات دولية معتمدة على زبونيات نخبوية محلية تحت غطاء مكافحة الشيوعية سابقاً والدكتاتوريات أو الإرهاب حالياً، مع الإشارة إلى أن هذه العلاقة بين الزبونيات المختلفة قوامها المنفعة السياسية والاقتصادية، ولذلك فهي مرنة ومؤقتة وتعتمد بدائل ظرفية عديدة.

وهو ما يؤكد في نظر البعض^(٢٨) أهمية المصالح الدولية التي يثيرها الاستغلال الإعلامي لممارسات الفساد بسبب ارتباطه بالمنافسة الشرسة حول كبرى العقود الدولية، وكذا بالصراعات الرمزية والضغط السياسية. فالفساد أكبر من أن يحصر في الحقيبة المالية – تحت الطاولة – والرشوة المباشرة، حيث يتخذ طرقاً تأثيرية أكثر تعقيداً مثل المنح الدراسية السخية وعقود الاستشارة (Consulting) المتنوعة، التغطية الإعلامية... والتي تسمح بعقد علاقات دائمة مع شبكة من المرسلين المحليين والنخب المهنية وعملاء مؤثرين... يصبحون في موقع «المحميين» (Protected) أو «المدينين» (Obliged). وفي هذا الإطار قد يستعمل مزدوجو الجنسية أو الغربيون من أصول عالم – ثالثة: أفغاني – أمريكي، عراقي – أمريكي، إيراني – كندي، لبناني – فرنسي، مصري – أمريكي، جزائري – فرنسي... لتكريس الهيمنة والتبعية الزبائنية. وهو الأمر الذي يمهد لنا الانتقال إلى الكلام عن متغيرات معاصرة للزبونية:

– متغيرات معاصرة للزبونية: من الإثنية إلى الفساد

تشير بعض التنظيرات السياسية الحديثة إلى أن الزبائنية التقليدية التي كانت تزوج بين «الأبوية» والعلاقات المهنية فتحت الطريق في المجتمعات المعاصرة أمام زبونية أحزاب وقبائل تتمثل أهم صفقاتها في بيع وشراء الخدمات المؤسسية^(٢٩). ولكن قد لا يكون هذا

(٢٧) Dominique O. Mannoni, *Psychologie de la colonization*, collections esprit, «Frontière ouverte» (Paris: Editions du Seuil, [1950]).

(٢٨) Coeurdray, «Le Double jeu de l'import-export symbolique: La Construction internationale d'un nouveau discours sur la corruption».

(٢٩) José Cazorla Pérez, «El clientelismo de partido en la España de hoy: Una disfunción de la democracia,» *Revista de estudios políticos*, no. 87 (1985), pp. 35-51.

التمييز حداً فاصلاً ومطلقاً بين الزبونيتين التقليدية والمعاصرة، ولكنه بالضرورة مختلف وتحكمه ظروف الزمان والمكان. فقد يكون العامل الحزبي ذا أثر في بعض الزبونيات التقليدية جنباً إلى جنب مع الأبوية والعلاقة المهنية في المجال الزراعي. كما قد لا يكون لزبونية الأحزاب السياسية أثر يذكر في مجتمعات معاصرة متنوعة جماعات الضغط (Lobbies). ومع ذلك فالغالب في مجتمعاتنا الإعلامية الحالية هو انتقال الساحة السياسية من الحياة البرلمانية إلى السياسة التلفزية الوسييلية، فالوفاق الودي والمصلي بين محترفي السياسة ومحترفي الاتصال، فضلاً عن المصالح السياسية المتعددة لمؤسسات الإعلام المتعددة الوسائل (Multimédia)، يؤدي إلى نوع جديد من الزبائنية ذي طبيعة معقدة وغامضة لم تفك كل طلاسمها بعد^(٢٠).

وفي تقديرنا لا يجب أن نتكلم على زبونية أحزاب بالمفهوم الحزبي التقليدي بل على أشكال جديدة من الزبائنية الإعلامية السياسية، لأن ساحة التنافس انتقلت الآن إلى مجال إنتاج الصور والتلاعب والمناورة التلفزيونيتين عن بعد. أي إن الحلبة انتقلت من «السياسة» والتواصل المباشر إلى «الصورة» والتواصل المباشر وعن بعد معاً.

ولكن هذا لا يعني انتهاء دور الزبونيات التقليدية. إذ بالرغم من هيمنة مجتمع «الصورة» الإعلامي في مجتمعات معاصرة تفترض فيها «عقلانية» و«بيروقراطية» الدولة، فإن هذين المظهرين الأخيرين يخضعان أيضاً للإملاءات الزبائنية. إن استراتيجيات الجماعات المحلية، ومنها الإثنية، تعمل على تقليص المسافات بينها وبين أجهزة الدولة وخاصة بيروقراطيتها، إلى درجة أصبحت الزبائنية السياسية تعتمد أكثر فأكثر على صفقات ووساطات قوامها إثني - ثقافي أو قبلي - عشائري. والشئ نفسه يمكن أن يقال على المستوى الدولي بمراكز قوتها الإقليمية والعالمية وتبعياتها المحلية.

ولذلك يدور النقاش حالياً بين علماء الاجتماع الفرنسيين مثلاً حول التساؤل عن درجة اندماج النخب من أصول غير أوروبية عموماً وعربية مسلمة خصوصاً في النظام السياسي الجمهوري الفرنسي، وما إذا كانت هذه النخب بعد توصلها إلى مراكز النخبة تستمر في المحافظة على شبكات اجتماعية ذات طابع إثني وتعارض مع مبادئ الجمهورية^(٢١). وهو تساؤل يمكن نقله إلى مجتمعات أوروبية أخرى أو أمريكية مع توطين مؤشراتته، تحيينها وتبيئتها.

بالإضافة إلى هذا النوع الظرفي من الشبكات الاجتماعية بزبونياتها المحتملة، نجد نماذج أخرى مقترحة لتشخيص الزبونيات الجديدة أو المتجددة لعل أكثرها ذيوماً الزبونيات الجامعية والمثقفة بفعل «سيرها الذاتية» المكدسة لدى الجهات النافذة بغية التوظيف المحلي و/أو الإقليمي والعالمي.

George Balandier, *El poder en escenas: De la representación del poder al poder de la representación* (٢٠) (Barcelona: Paidós, 1994).

González Alcantud, *El clientelismo político: perspectiva socioantropológica*, p. 23.

(٢١)

ولكن ما هي خصوصية هذا النوع الجديد/المتجدد من الزبونيات؟

مما لا شك فيه أن هذه المجموعة – النخبة اشتركت وتشارك في السلطة في حدود معتبرة. إن غلنر (Gellner) يحلل العلاقة بين أهل «الكتاب» (وهو الجامعي والمثقف والإعلامي) وأهل «السيوف» (وهو السياسيون والعسكريون) قائلاً: «القلم ليس أقوى من السيف لكنه إذا دعم طقوسياً فإنه يمارس ضغوطاً كبيرة على السيف. فالقلم هو الوحيد الذي يمكنه توجيه أهل السيف إلى اتخاذ القرار بشأن كيفية التحالف بغية تحقيق أكبر المنافع الشخصية»^(٢٢).

غير أن التناقض يظهر عندما تكشف العلاقة بين نوعية البحث والمعرفة والأساس الاجتماعي الزبوني الملازم لهما، عن فجواتها بعد الاكتساح الجماعي للرداء الفكرية لمؤسسات الفكر والسياسة عن طريق شبكات ملتوية وزبونيات متعددة... ففي الآفاق البيداغوجية الجديدة للدولة المعاصرة يمكن ملاحظة وجود الزبون كعامل تفكير وانعدام الربان أو الولي كحكيم ومرشد^(٢٣). ومن ثم تتقلص فرص معرفة الوظيفة الحقيقية للآلية المدرسية والثقافية كنظام اجتماعي زبوني، وتلح على مزيد من البحث في هذا المجال.

أما ما يمكن الإشارة إليه اليوم، بلا أدنى ريب، فيتمثل في الآثار السلبية لتدخل السلطة في مجال المعرفة، بدلاً من استشارتها والاستعانة بها مع تحميلها المسؤولية الأخلاقية واحترام استقلاليتها.

ومما يغذي الحالة الراهنة للزبونية أننا نجد الجدل العلني في وسائل الاتصال الجماهيرية والالكترونية حول «الفساد» كإطار عام لها. وهو المصطلح الذي ارتبط بالسياسة حسب سكوت (Scott) منذ القرن الثامن عشر في أوروبا وذلك بعد انكشاف الصفقات البراغماتية في أنظمة كانت تقوم آنذاك على قيم المساواة^(٢٤). ثم عرف الفساد، كما أشار إلى ذلك وارمن (Warman) كآلية اختراق اجتماعي، حيث يسمح «الفساد للفرد بتحصيل الثروة، السمعة، السلطة، التأثير والمكانة في إطار أوسع من المجتمع التقليدي أو المحلي. لذلك تحولت المشاركة فيه إلى غربال واختبار تصفوي وحيوي في وسط لا يسمح بتحصيل الثروة عن طريق عامل المضاعفة الطبيعي بل بالعكس يخضع للسلب والنهب ونقصان الإمكانيات شبه المنعدمة»^(٢٥).

وبالطبع، فإن تفشي الفساد، من خلال الزبونيات المتعددة وغيرها من العوامل لا يجمع

Ernest Gellner, *El arado, la espada y el libro: La Estructura de la historia humana* (México: FCE, (٢٢) 1992), p. 90.

García León [et al.], eds., *Sociología de la Educación* (Barcelona: Barcanova, 1993). (٢٣)

James C. Scott, *Comparative Political Corruption*, Prentice-Hall Contemporary Comparative (٢٤) Politics Series (Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, [1972]), p. 17.

Arturo Warman, «La Corrupción en el campo: Un medio de control social.» dans: Rosario (٢٥) Castellanos [et al.], *La Corrupción* (México: Nuestro Tiempo, 1969), pp. 98-99.

بينها سوى عقد تقليدي يقوم على المصالح المتبادلة وضعف الوازع الأخلاقي، ليس بمستحدث. وما الجديد في ذلك سوى تجاوزه الحدود المحلية والوطنية وتدويله وتبجح أصحابه على شاشات وصفحات وأمواج يتعرض لها الملايين من البشر. فنحن نعيش في عالم إعلامي معولم زبوني يجهر بالفساد الدولي وتتزعمه إمبراطورية غنية متغترسة باسم الديمقراطية والشفافية، مما يدل على أن الغنى لا يُعني عن الفساد. فالمنظمة غير الحكومية «الشفافية الدولية» (IT)، المشار إليها سابقاً، استغرقت في تقريرها الأخيرين (٢٠٠٥ - ٢٠٠٦) المرتبتين غير المتقدمتين لأمريكا (١٧ و ٢٠)، وأن هذه الأخيرة رغم اعتمادها قانوناً لمكافحة الفساد الخارجي (Foreign Corrupt Practices Act) منذ عام ١٩٧٧، بقيت متأخرة في ترتيب «مؤشر دافعي الرُشى» (BPI) أو «الفساد الخارجي» (ICPE) كذلك، بل إن البعض يعتبر أن قوام صناعاتها الحربية والتعميرية خارج حدودها هو الفساد الدولي الذي أصبحت من أشهر مورديه. كما لاحظت المنظمة تعميم الممارسات الرشوية على المستوى الدولي الواقع تحت هيمنة الدول الغربية، وأن نتائج تطبيق قرارات اتفاقية الأمم المتحدة ضد الفساد واتفاقية المنظمة الدولية للتعاون والتنمية ضد الرشوة (٢٠٠٣) غير مشجعة (أحسن دولة ترتيباً: سويسرا لم تحصل إلا على علامة ٨,٧ من ١٠، فقط)^(٢٦)، لأن ذلك يرجع كما ذكرت (Coourdray) إلى مبدأ الكيل بمكيالين عندما يتعلق الأمر بمصالح هذه الدول التي لا تشير الاستغلال الإعلامي لممارسات الفساد إلا إذا تضررت مصالحها أو مصالح «محميها» و«مدينيها» كما مر معنا^(٢٧).

وفي الأخير يمكن القول إن الزبائنية، كشكل من أشكال الفساد السياسي والاجتماعي المخل بنظام الديمقراطيات المعاصرة، تعتبر «معطى» أنثروبولوجياً عالمياً لا يجب «تطبيع» بمساييرته وعدم مقاومته لأنه محبط لتطلعات المساواة في الفرص ومحددات المنافسة والرفاهية ومعرقل لطموح التنمية المستدامة. كما أن محاوره التركيبية أصبحت تتعدى العلاقة مع الدولة على المستوى القطري عن طريق الأحزاب والبيروقراطية أساساً إلى ما يمكن تسميته بمحور العلاقات الاجتماعية على المستوى الدولي بتبعياته وزبونيته الجديدة الرابطة بين المصالح السياسية والاقتصادية لبعض الدول المهيمنة والمصالح الآتية لبعض النخب المحلية والحميات الإثنية المستعطفة ■

El Watan, 5/10/2006, p. 11.

(٢٦)

Coourdray, «Le Double jeu de l'import-export symbolique: La Construction internationale d'un nouveau discours sur la corruption» (٢٧)